

The Influence of Microfinance in Reducing Poverty in Sudan – (A case Study of East Darfur State- in the period of 2007-2017)

Dr. Abdelmonim Abdelaziz Elshiekj Elraya¹ and Dr. Khalid Ibrahim Hamdan Ismail²

¹Associate Prof. of Economics. Merowe university of Technology/ AbdulLatif Alhamad- Faculty of Social Sciences/ Department of Economics

²Assistant Prof. of Economics. Al Daein University- Faculty of Administrative Sciences.

Abstract: The study aimed to find out the influence of microfinance in reducing poverty in Sudan, a case study of East Darfur state, in the period of 2007-2017. The study used descriptive analytical method to analyze the data collected by a questionnaire; it was distributed to the study sample, which consisted of 99 persons. The most important results showed that there is a positive relationship between microfinance and poverty rates, and microfinance leads to an improvement in the standard of living in the study area. The most important recommendations of the study are paying attention to the poor and enabling them to obtain microfinance easily, paying attention to training small producers and entrepreneurs on how to choose suitable projects for them, how to prepare a feasibility study and project management, taking care of women, students and graduates and providing the necessary funding for their activities.

Keywords: Microfinance - Poverty - Standard of Living - East Darfur State – Sudan

أثر التمويل الأصغر في تقليل الفقر في السودان

(دراسة حالة ولاية شرق دارفور- الفترة 2007-2017م)

(1) د. عبد المنعم عبد العزيز الشيخ: أستاذ الاقتصاد المشارك/جامعة مروى التكنولوجية/عبد اللطيف الحمد –كلية العلوم الاجتماعية- رئيس قسم الاقتصاد.

(2) د. خالد إبراهيم حمدان إسماعيل - أستاذ الاقتصاد المساعد/جامعة الضعيفين- كلية العلوم الادارية.

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر التمويل الأصغر في تقليل الفقر في السودان، دراسة حالة ولاية شرق دارفور، الفترة 2007-2017م. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة إستمارة إستبيان وزّعت على أفراد عينة الدراسة، والتي تكونت من 99 شخص، وتم تحليل البيانات عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). أوضحت أهم النتائج أن هنالك علاقة إيجابية بين التمويل الأصغر ومعدلات الفقر، وأنّ التمويل الأصغر يؤدي لتحسين مستوى المعيشة بمنطقة الدراسة. أهم توصيات الدراسة هي الإهتمام بشريحة الفقراء وتمكينهم من الحصول على التمويل الأصغر بسهولة، الإهتمام بتدريب صغار المنتجين ورواد الأعمال على كيفية إختيار المشروعات المناسبة لهم، وكيفية إعداد دراسة الجدوى وإدارة المشروعات، الإهتمام بقطاع المرأة والطلاب والخريجين وتوفير التمويل اللازم لأنشطتهم.

كلمات مفتاحيه: التمويل الأصغر، الفقر، مستوى المعيشة، ولاية شرق دارفور، السودان

اولا: المقدمة:

يعدّ التمويل الأصغر أحد أهم الآليات المهمة في تخفيف الفقر. إذ يمكن أن يؤدي التمويل الأصغر إلى تمكين الفقراء من الدخول في الأنشطة التي تُساعد على تحسين مستوى المعيشة وتوفير حياة كريمة لهم. يحتاج قياس أثر سياسات

التمويل الأصغر في الفقر في السودان إلى مزيد من الدراسات والبحوث العلمي، علماً بأن التمويل الأصغر هو صناعة اقتصادية واجتماعية وسياسية، تتعلق بأكبر شريحة في المجتمع. وقد هدفت هذه الورقة إلى التعرف على الدور الاقتصادي والإجتماعي الذي يلعبه التمويل الأصغر في تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأسر المستفيدة. تتمثل مشكلة الورقة في (ما هو الدور الذي يلعبه التمويل الأصغر في التخفيف من الفقر في السودان؟).

إعتمدت الورقة على البيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبيان من عملاء التمويل الأصغر بمؤسسة شرق دارفور للتمويل الأصغر ومصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية فرع الضعين في الفترة 2007-2017م، وذلك لإختبار الفرضيات المتمثلة في وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر ومعدلات الفقر، يؤدي التمويل الأصغر لتحسين مستوى المعيشة لعملاءه. وقد تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي باستخدام برنامج (SPSS). وتقسم الورقة إلى ستة أقسام وخاتمة، حيث يشمل القسم الأول المقدمة، القسم الثاني: التمويل الأصغر، القسم الثالث: لمحة عن تجارب بعض الدول في التمويل الأصغر، القسم الرابع: الفقر، القسم الخامس: الدراسات السابقة، القسم السادس: الدراسة الميدانية وأخيراً الخاتمة التي تشمل النتائج والتوصيات.

ثانياً: التمويل الأصغر المفاهيم والأنواع

1- تعريف التمويل الأصغر:

التمويل الأصغر هو تقديم قروض صغيرة لأسر في غاية من الفقر بشروط تمويل ميسرة، بهدف مساعدة الفقراء على بدء أنشطة إنتاجية جديدة أو تنمية مشاريعهم الصغيرة. ويشير مصطلح التمويل الأصغر إلى توفير الخدمات المالية كالائتمان والأوعية الادخارية والتحويلات المالية التي تقدم للعملاء والفقراء النشطين اقتصادياً وغير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية وذلك بهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في جميع أنحاء العالم، وكذلك ندرة الفرص للحصول على القروض والخدمات المصرفية الأخرى والتي تقدم من خلال النظم المصرفية الرسمية. وقد أصبح التمويل الأصغر أحد عناصر التنمية وأحد أهم برامج الدول المانحة كوسيلة لدعم الفقراء في جميع أنحاء العالم وخصوصاً في دول العالم الثالث. (جانقي، يعقوب وسليمان، حسن، 2009).

وقد عرّف التمويل الأصغر بواسطة منظمة العمل الدولية بأنه توفير الخدمات المالية المستدامة لصغار المنتجين أو الأشخاص ذوي الدخل المنخفضة والذين لا يستطيعون الحصول على خدمات مالية تجارية. ويستهدف التمويل الأصغر الفقراء الذين لا يغطي دخلهم احتياجاتهم مع مراعاة الفئات الأخرى التي قد تكون مهددة بالفقر أيضاً. والتمويل الأصغر تقوم به مؤسسات رسمية متخصصة على أساس استثماري يراعي البعد الاجتماعي وليس بالضرورة أن تكون هذه المؤسسات بنوكاً فقط، حيث أنّ مؤسسات التمويل الأصغر هي البنوك والمؤسسات العاملة في هذا المجال بشكل رسمي ووفقاً لمرسوم قانوني محدد لهويتها وطبيعتها أنشطتها. (عبد العزيز، عبد المنعم، وسمية علي، 2019). وبما أن التمويل الأصغر هو (ماركو أليان، 2006) تقديم الخدمات المالية للفقراء مثل الائتمان والادخار والتأمين والتحويلات المالية، وهو وسيلة مهمة للتطور الاقتصادي، وكذلك التمويل متناهي الصغر له دوراً مهماً في تقديم الخدمات المالية في شكل قروض بقيمة أصغر من القيمة التي تمنح لخدمات التمويل الأصغر، حيث يمنح القرض المتناهي الصغر للعميل بواسطة البنك أو أي مؤسسة أخرى وغالباً يمكن أن يمنح بدون ضمانات للفرد أو بواسطة الإقراض الجماعي والذي يمنح لمجموعة من الأفراد، ويكون الدافع الأساسي لتسديد القروض الجماعية هو ضغط العملاء في المجموعة، حيث أنه إذا أخفق أحد أفراد المجموعة في الوفاء بسداد أصل القرض، فعلى الأفراد الآخرين سداد الدين. وقد تكون مؤسسات التمويل متناهي الصغر مؤسسة مالية غير ربحية أو مؤسسة مالية منظمة أو بنك تجاري تقدم سلع وخدمات مالية متناهية الصغر للعملاء وأصحاب المشاريع من ذوي الدخل المتدني والهدف من مثل هذه المؤسسات هو تقديم الخدمات المالية إلى الذين لا يستطيعون الوصول للنظام المالي الرسمي.

ويعتبر التمويل متناهي الصغر جزء من قطاع التمويل الأصغر (ماركو أليان، 2006)، وعلى الرغم من إنهما يصنعان مستويان مختلفان من الخدمات المالية، لكن هنالك خلط بين التمويل الأصغر والتمويل أو الإقراض متناهي الصغر، فمفهوم التمويل الأصغر يعني تقديم مدى واسع من الخدمات المالية لتمويل الأعمال الصغيرة وأصحاب الدخل المحدود ويشمل ذلك عادة القروض والادخار والتأمين والتحويلات. أما التمويل متناهي الصغر فيعني القروض الصغيرة والتي تُعنى بتوفير المبالغ الصغيرة لتمويل الأعمال الصغيرة لأصحاب الدخل المحدود.

2- أهداف وأهمية التمويل الأصغر:

أثبتت تجارب العديد من الدول النامية (ابوعليقة خالد، والثوانية احمد، 2010م) أن التمويل الأصغر يمكن أن يكون أسلوباً فعالاً في توفير التمويل للاستثمارات صغيرة الحجم، ووسيلة ناجحة لتوليد الدخل وتوفير فرص التشغيل الذاتي لأفراد الأسر الفقيرة، ومساعدتها على الخروج من دائرة الفقر إلى مرحلة الإنتاج والاعتماد على الذات (توماس رشتشير، 2007). ويهدف التمويل الأصغر لتمكين الفقراء من تحسين أوضاعهم المعيشية من خلال جهودهم مما يؤدي إلى تخفيض نسب الفقر، وتوفير فرص عمل من خلال تمويل المشروعات ومتابعتها، تحقيق نمو الأعمال الصغيرة وتنوع أنشطتها، ومن ثم المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة.

ويعتبر التمويل الأصغر القوة المحركة للمشروعات الصغيرة ومن ثم دعم النمو الاقتصادي وهو أحد الأساليب المهمة لتوفير فرص العمل، زيادة الإنتاج والإنتاجية وعدالة توزيع الدخل، حيث لاحظت لجنة في الأمم المتحدة أن توفير التمويل المناسب للمشروعات متناهية الصغر في الدول النامية يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة للفقراء وارتفاع معدلات الأمن الغذائي، كما يؤدي إلى تطوير الاقتصاد القومي وبصفة مستدامة. (أمين خالد، واسماعيل ابراهيم، 2006) يساهم التمويل الأصغر في بناء القدرات الإنتاجية الشاملة، حيث أنه يساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على المستويات الاقتصادية كافة. تنتشر المشروعات الصغيرة في حيز جغرافي واسع أكثر من المشاريع الكبيرة كما تدعم تطوير ونمو روح المبادرة والمهارات لأصحاب تلك المشروعات. يساعد التمويل الأصغر على تقليص الفجوات التنموية بين المدن والأرياف. (الصرراية، رياض وآخرون) استيعاب العمالة المتدفقة إلى سوق العمل وباستمرار، مما يقلل من مشكلة البطالة. بناء الأصول المنتجة وزيادة الأوعية الإذخارية. المساهمة في زيادة ونمو الناتج المحلي الإجمالي ودعم قطاع الصادرات ومن ثم توفير النقد الأجنبي، توفير السلع والخدمات التي يحتاجها، تقليل الاعتماد على الواردات ومن ثم تحسين موقف ميزان المدفوعات. يعتبر التمويل الأصغر عامل أساسي للاستقرار الاجتماعي، حيث يفسح المجال للفئات الاجتماعية المهمشة للدخول والمشاركة في العملية الإنتاجية ومن ثم الاحساس بذاتيتهم والتعبير عن طموحاتهم. ويساهم التمويل الأصغر في تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وذلك بتعزيز دورها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. ومن خلال التفاعل بين أصحاب المشروعات الصغرى وفئات المجتمع المختلفة، يساهم التمويل الأصغر في تقوية العلاقات الاجتماعية. كما يعمل على تطوير إدارة المشروعات الصغيرة وتوفير القدرة على التكيف مع ظروف العمل المحيطة مع تبني سياسات جديدة تتلائم مع هذه الظروف على عكس المشروعات الكبيرة. ومن خلاله يشعر الأشخاص الحاصلين على التمويل الأصغر بامتلاك فرص للمشاركة في اتخاذ القرار على مستوى الأسرة والمجتمع مما يجعله يساهم في الاستقرار الأسري. (إبراهيم خالد، 2020)

ثالثاً:-لمحة عن تجارب بعض التمويل الأصغر

1/ تجربة بنغلاديش:

بدأت تجربة بنغلاديش بإنشاء بنك جيرامين بواسطة الدكتور محمد يونس في العام 1976م، وهي التجربة الرائدة في مجال التمويل الأصغر في العالم وقد جاءت الفكرة نتيجة للبحوث الميدانية التي قام بها في قرية (يوها) في أعقاب المجاعة التي اجتاحت بنغلاديش في العام 1975/74م والتي أدت لتأسيس هذا البنك في العام 1983م. وقد بدأت الفكرة كمؤسسة امتدت إلى القرى والأرياف على هيئة مكاتب حتى غطى البنك ثلثي بنغلاديش بعدد 921 فرعاً، وأن 96% من أعضائه نساء. وقد استفادت الفكرة من بعض التجارب العالمية في هذا المجال كبنوك الادخار الأخرى، وقد وجدت دعم من المنظمات العالمية والبنوك الدولية والمؤسسات المانحة. ويتم منح صغار المنتجين ما يعادل 96% من موارد البنك كتمويلات صغيرة، وتمثل المرأة أكبر نسبة من نشاط البنك، وذلك حسب سياسة البنك بالتركيز على هذا العنصر المهم في المجتمع. وقد أثبتت تجربة بنك جيرامين أن النساء أكثر فعالية واستفادة هذه الأموال في استخدامها لصالح الأسرة. ويتم الادخار في البنك بعدد من الوسائل مثل حساب الادخار الشخصي، حساب الادخار الخاص وحساب وديعة المعاش (للذين يستنفون أكثر من 8000 تيكاً). ويتم خصم واحد تيكا من الادخار الاسبوعي لمقابلة الإحتياجات الاجتماعية للمركز، ويدفع البنك سعر فائدة 8.5% على المال غير المستغل من هذا المال. ومال الطوارئ الذي يأتي من عائدات التمويل بخصم 25% من إجمالي العائدات بعد اكتمال تصفيات التمويل خلال خمسون اسبوعاً، يعتبر كتأمين على الحياة يدفع لأي عضو أكمل عام فاكتر مع البنك. ولخدمة المجتمع هنالك صندوق رعاية الأطفال حيث يستخدم جزءاً من الادخار الاسبوعي من كل عضو في بناء المدارس ورياض الأطفال، ويشجع البنك الافراد لفتح حسابات إدخار فردية بسعر فائدة محدد للعام. وفي بنك قرامين يتم التأمين على القروض بخصم 5.3% من حجم التمويل، وتضاف هذه النسبة إلى الادخار الخاص في حالة وفاة العميل حيث يتم خصم الدين من

الصندوق وتتم متابعة الصندوق أسبوعياً. وتحسب المتأخرات في حالة تعثر الديون عن الدفع عشرة أسابيع متتالية (عبد العزيز عبد المنعم، وسمية علي، 2019).

2/ التمويل الأصغر في مصر:

بنهاية العام 2009 بلغ عدد المقترضين النشطين حوالي 1,4 مليون مقترض نصفهم من النساء، كما بلغ حجم المحفظة النشطة حوالي 2,2 مليار جنيه مصري. وتبلغ نسبة المقترضين الذين يديرون أنشطة تجارية حوالي 70% والأنشطة الخدمية حوالي 20% من إجمالي المقترضين. ويقدم التمويل الأصغر في مصر أكثر من 400 مؤسسة تضم أربعة بنوك وما يزيد عن 395 جمعية. وبالرغم من هذا فهناك فجوة تمويلية. وهناك آليات للتمويل الأصغر وهي الإقراض التضامني والإقراض الفردي، حيث يتم الإقراض التضامني بوجود مجموعة من المقترضين يتراوح عددهم بين ثلاثة إلى خمسة أفراد يحصلون على قرض واحد يقسم بينهم بالتساوي)، ويضمن أفراد المجموعة بعضهم البعض في السداد ويتم سداد القرض أسبوعياً أو نصف شهرياً في فترة تتراوح بين عشرة أسابيع وأربعين أسبوعاً، ويصل مبلغ القرض لى 1500 جنيهاً للفرد الواحد داخل المجموعة ويستخدم القرض لتمويل الأنشطة المدرة للدخل والتي يكون معظمها في القطاع غير الرسمي. أما الإقراض الفردي فيعتمد على منح قرض للفرد الواحد والذي يكون مالكا لمنشأة صغيرة أو متناهية الصغر على أن يكون لديه ضامن شخصي، ويتراوح حجم القرض بين 500 جنيه إلى 25,000 جنيه وقد يصل في بعض الأحيان لحوالي 100,000 جنيه، ويتم سداد القرض شهرياً في مدة تتراوح بين أربعة أشهر إلى عامين.

رغم أن نسبة التعثر المالي في المشروعات الصغيرة تقل عن 1%، تحجم بعض البنوك التجارية عن إقراض المشروعات الصغيرة، وأن نصيب هذه المشروعات في الائتمان ضعيف المصرفي حيث يمثل حوالي 6% فقط من محفظة الائتمان في البنوك، وأن النسبة الكبرى من قروض بنك التنمية الصناعي كبنك متخصص في تمويل وتنمية الصناعة كانت تحصل عليها المشروعات الصناعية الكبيرة وتحصل المشروعات الصغيرة فقط على 36% من إجمالي القروض المقدمة. وأن معدل الفائدة على القروض الممنوحة للصناعات الصغيرة وصل في بعض البنوك إلى 20% وهي نسبة عالية جداً إذا ما قورنت بسعر الفائدة السائد في السوق وهذا يؤدي لارتفاع تكلفة التمويل ومن ثم ضعف القدرة التنافسية لهذه المشروعات. ومن ضمن معوقات التمويل الأصغر في مصر، أن هذه المشروعات تحصل على قروض صغيرة لا تتناسب مع التكاليف التي تتحملها المشروعات. وغالباً ما ينظر لهذه المشروعات على أنها غير جديرة بالثقة الائتمانية، حيث لا يستطيع أصحابها تقديم دراسات الجدوى والتخطيط لمشروعاتهم. كما تفتقر هذه المشروعات للضمان حيث غالباً لا يملك أصحابها أي ضمانات مالية أو عقارية يقدمونها للبنوك. (عبد العزيز عبد المنعم، وسمية علي، 2019)

التمويل الأصغر في السودان:

بدأت تجربة التمويل الأصغر رسمياً في السودان في أوائل القرن العشرين ومرت بمرحلة الجمعيات التعاونية، مكاتب البريد (في عهد الحكم الثنائي)، مرحلة المصارف الوطنية (عقب الاستقلال السياسي)، مرحلة المصارف الإسلامية والمنظمات الطوعية غير الحكومية، ومرحلة المصارف المتخصصة في التمويل الأصغر. وقد ظهر التمويل الأصغر في السودان بهذا المسمى كآلية اقتصادية تبنتها الدولة في أواخر العام 2006م. وفي سياساته النقدية والتمويلية، أشار بنك السودان المركزي إلي توظيف نسبة من موارد المصارف فيما يعرف بالأسر المنتجة تدرجت من 5% في العام 2000م ثم 7% و 10% إلى أن وصلت 12% في العام 2007م، وحينها ظهر مصطلح التمويل الأصغر الذي لم يقتصر على التسليف فقط بل أصبح يعني حزمة من الخدمات المالية على رأسها الأذخار. (ابو كساوي وآخرون، 2006)

ومن ضمن شروط وسياسات بنك السودان المركزي يتم تخصيص نسبة 10% من سقف تمويل البنوك السنوية، وعلى كل بنك توجيه هذه النسبة لتمويل الحرفيين، والمهنيين وصغار المنتجين والأسر المنتجة. معظم التمويل الأصغر يتم بواسطة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المحلي، وأن معظم هذه المنظمات بدأت بعد إعلان سياسة التحرير الاقتصادي عام 1992م وبرنامج الإصلاح الهيكلي. وتعمل المنظمات غير الحكومية المحلية والاجنبية على أساس مجتمعي يركز على عمليات ترتبط بالقواعد بدلاً عن مؤسسات التمويل الرسمية، حيث تعمل مباشرة مع المجتمعات ومنظمات

المجتمع المحلي، وتنتهج اساليب مرنة في استخدام الإئتمان كاداة لتخفيف الفقر، وتعمل غالبية المنظمات غير الحكومية في القطاع غير الرسمي بالمناطق الحضرية (بونيكونز للاستشارات، 2006).

كما أن هنالك عدد من الصناديق الاجتماعية في السودان بدأت صناعة التمويل الأصغر في الفترة 1991 إلى 2000م، مثل الصندوق القومي للمعاشات ومشروعات الخريجين ومؤسسة التنمية الاجتماعية والتطوير والتي تقوم بتوفير الدعم للفقراء والمجموعات ذات الدخل المنخفض من النساء، كبار السن، الطلاب والخريجين، والمعاشيين.

ولنشر ثقافة التمويل الأصغر في المجتمع يتم الترويج لمشروعات التمويل الأصغر الناجحة ونشر الوعي وتصحيح المفاهيم بين عملاء التمويل الأصغر. ومنح المشروعات الإنتاجية ذات الميزات التفضيلية الاسبقية الأولى للتمويل من الموارد المخصصة للتمويل الأصغر وخاصة مشروعات الخريجين والمرأة والشباب وخريجي التدريب المهني والفني وإنشاء نوافذ خاصة بهذه الفئات بمؤسسات التمويل الأصغر بالمركز والولايات (صالح جبريل، 2010). ويواجه التمويل الأصغر في السودان بعض المشاكل مثل غياب الخطط الاستراتيجية وضعف التنسيق بين الدولة ومؤسسات التمويل الأصغر، عدم وجود مظلة إدارية وقانونية للتمويل الأصغر على مستوى الدولة، الضرائب العالية على قطاع الأعمال الصغيرة، عدم وجود قطاع يدير ويوجه تدفق المعلومات، تخوف المصارف عن تمويل هذا القطاع بسبب ارتفاع تكلفة التمويل، صعوبة حصول اصحاب الأعمال الصغيرة على الاموال اللازمة لتنفيذ مشروعاتهم بسبب الضمانات المشددة، ضعف المبالغ التي توفرها المصارف لأصحاب المشروعات الصغيرة يحول دون تحقيق المنتج لأهدافه وبالتالي يضعف امكانية تحقيقه للارباح المجزية كما قد يضعف ايضا امكانية تسديد ما عليه من التزامات، فلة عدد موظفي التمويل الأصغر وُدي لضعف المتابعة لمشروعات التمويل الأصغر، معظم فروع المصارف تتركز بالمدن الكبرى في حين تواجد قطاع الأعمال الصغيرة في الريف. منافسة الصناعات البديلة لمنتجات صغار المنتجين بسبب ضعف المقدرة التسويقية لهم وزيادة تكلفة بعض منتجات قطاع الأعمال الصغيرة بسبب ارتفاع الرسوم الجمركية على المواد الخام المستوردة. (صالح جبريل، 2010)

رابعاً: الفقر

1- مفهوم الفقر

الفقر قضية إنسانية متجددة عبر العصور ونتاج طبيعي للتفاوت في الرزق إذ قال تعالى (والله فَضَّلَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ) (سورة النحل، الآية 71). يرتبط تعريف الفقر في المفهوم التقليدي بفقر الحاجات، إستناداً على الحاجات الأساسية الذي يشير لتوفر حداً مقبولاً من المستوى المعيشي، ويقاس ذلك بالإنفاق أو الدخل اللازم لشراء الحاجات الأساسية التي تحقق المستوى الأدنى لحياة الإنسان. كما يمكن أن يشمل المفهوم النقص في الفرص المتاحة (كالعمل). ويستخدم الدخل أو الإنفاق كمؤشر لتحديد مستوي الفقر. كما يعرف الفقر بأنه نقص الموارد المتاحة للفرد أو الأسرة عما يلزم لتأمين إشباع الحد الأدنى من إحتياجاته. وهناك تحليل آخر للفقر يركز على جانب نتائج الفقر حيث يهتم بمستويات الاستهلاك ومدى مشاركة الفقراء في قضايا وشؤون المجتمع. وفي المفاهيم الحديثة لا تنفي المفاهيم التقليدية للفقر، وإنما تضيف إليها مزيداً من الأفكار المستمدة من أدلة تطبيقية، ورغم أن مستويات الإنفاق أو الاستهلاك يمكن اعتبارها جميعاً من الأبعاد الهامة للفقر إلا أنها لا تعطي صورة متكاملة لمعاناة أو الوضع الأمثل في حياة البشر فمثلاً قد يمتلك بعض الأفراد ثروة كافية إلا أنهم قد يكونوا أميون ويعاني أطفالهم من سوء التغذية والمرض، لهذا يتضمن مفهوم الفقر فقر القدرات، وتتضمن هذه القدرات جوانب كثيرة يصعب قياس بعضها، مثل الحياة الآمنة والصحية، كما يتضمن جوانب المعرفة، القدرة على القراءة والاتصال، مستوى معيشي محترم، وأن ينال الفرد إحترام من الآخرين، لذا، يعرف الفقر بأنه الافتقار إلى الوسائل اللازمة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية. يدمج المفهوم الحديث للفقر بين اسباب ونتائج الفقر باعتبار أن كل منهما يؤدي لحدوث الآخر، أي بينهما علاقة تفاعلية متبادلة تؤدي لتوليد الفقر (مصري، صلاح، 2018).

ويمكن تصنيف المفاهيم التقليدية للفقر إلى مجموعتين، تركز إحداها على أسباب الفقر من حيث نقص نقص الموارد المتاحة للفرد أو الأسرة عن الحد الأدنى من الحاجات المادية التي لا غنى عنها للبقاء على قيد الحياة (محمد، محمود، 2002)، بينما تركز الأخرى على نتائجه بشكل يعكس في ظروف حياة الفقراء ومواقفهم تجاه الفقر. عليه يمكن تعريف الفقر بأنه نقص الموارد المتاحة للفرد أو الأسرة عن الحد اللازم لتحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة المقبول اجتماعياً. أما المجموعة الثانية

تركز على جانب النتائج التي تترتب على حالة الفقر لذلك فهي تهتم بظروف المعيشة من ناحية أسلوب الحياة ومستويات الإستهلاك، وتأخذ في الاعتبار قضايا مثل عدم كفاية مشاركة الفقراء وإندماجهم الاجتماعي. ويقوم تعريف. ويتم الاعتماد على الدخل كدليل غير مباشر لحالة الفقراء مُضافاً إليه عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من مستوى المعيشة بسبب نقص الموارد المادية، وهذا يتطلب معرفة بيانات الدخل والأصول المتاحة للأفراد للإستخدام، إضافة لظروف السكن والتعليم والصحة و العمل وغيرها..

2-تصنيف الفقر:

الفقر المطلق: هو الحرمان من أبسط مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللائقة، ويصف أوضاع الحياة لأفراد أو أسر معيشية معينة دون أي مقارنة بينها وبين الآخرين، (سعدالدين عبدالحى، 2002) وهو يعني عدم توفر المستوى المعيشي الأدنى من الغذاء والملبس ومياه الشرب، والبيئة الصحية والسكن والصحة والتعليم للفرد أو الأسرة، ويعرف بالفقر المطلق الأولي. أما الفقر المطلق الثانوي فيعني عزل الأفراد والأسر من المشاركة في الحياة الاجتماعية وعدم تحصيل الحد الأدنى للمستوى الاجتماعي والثقافي المقبول في المجتمع المعني.

الفقر النسبي: في هذه الحالة تتم المقارنة بين فئات المجتمع من حيث مستوى المعيشة، ويكون دخل الفرد أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد. ويكون الناس فقراء نسبياً إذا أحسوا بأن هناك فارق معيشي بينهم وبين الأغنياء، حتي إذا كانت دخولهم كافية لإعاشتهم، ويستخدم هذا المفهوم في الدول الصناعية المتقدمة.

الفقر المدقع: وهو الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان إشباع حاجاته الغذائية وحصوله على السرعات الحرارية عبر التصرف بدخله. ويقصد بخط الفقر المدقع خط الإنفاق الاستهلاكي الذي يكون كافياً لمقابلة حاجاته الغذائية.

خامساً: الدراسات السابقة

تناولت دراسة عبد المنعم عبد العزيز الشيخ، سمية علي أبو الحسن (2019)، أثر التمويل الأصغر في تحسين مستوى المعيشة في السودان، بالتطبيق على الولاية الشمالية. تفترض الدراسة أن للتمويل الأصغر اثراً إيجابياً في تحسين مستوى المعيشة. استخدمت الدراسة بيانات تم جمعها بواسطة استمارة استبيان وزعت على أفراد عينة الدراسة، واستمارة مقابلة لعدد من عملاء التمويل الأصغر وبيانات من التقارير الخاصة ببنك السودان المركزي لإختبار هذه الفرضية. أهم النتائج هي وجود علاقة إيجابية بين التمويل الأصغر ومستوى المعيشة، وأن التمويل الأصغر يؤدي لتحسين مستوى المعيشة بمنطقة الدراسة. أوصت الدراسة بتمكين الفقراء وصغار المنتجين من الحصول على التمويل الأصغر، تشجيع تأسيس المراكز وحاضنات الأعمال التي تهتم بالتدريب على كيفية اختيار المشروعات واعداد دراسات الجدوى وإدارة المشروعات، زيادة نصيب القطاع الصناعي في التمويل الأصغر، الإهتمام بتمويل المرأة الريفية، إختيار الضمانات التي تتناسب مع ظروف الشرائح الفقيرة وطبيعة أنشطتهم، والتركيز على التمويل والضمان الجماعي وتشجيع تأسيس الجمعيات التعاونية الحرفية. خلق آلية لمتابعة المشاريع الممولة لضمان نجاحها واستمراريتها. أما وتناولت دراسة أهيلة الطيب عبد الرحمن سعيد، (2014م). أثر التمويل الأصغر في علاج الفقر في السودان، وتوصلت لعدد من النتائج اهمها ضعف خبرة المستخدمين، أن التمويل الأصغر أدى الى تحول التفكير من الاعتماد على الوظيفة الى العمل الحر الإنتاجي. و دراسة محمود عثمان عبدالله، (2011م). تناولت التمويل الأصغر واثره على التنمية الاقتصادية في السودان، وخلصت الدراسة لعدد من النتائج مثل التمويل الأصغر يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية. وتناولت دراسة بابكر بشير عبدالله محمد، اثر التمويل الأصغر في التنمية الاجتماعية، في السودان. وتوصلت لنتائج أهمها أن مساهمة المصارف الاسلامية لقطاعات التمويل الأصغر ضعيفة مقارنة بمساهمات القطاعات الأخرى. وتركز المصارف الاسلامية على منح التمويل الأصغر وفقاً لصيغة المرابحة للأمر بالشراء. تناولت دراسة صالح جبريل (2006) دور التمويل الأصغر في تخفيف حدة الفقر، بالتطبيق على مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في السودان. هدفت الدراسة لتحديد دور التمويل الأصغر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق زيادة الدخل وتوفير فرص العمل وغيرها، وكذلك للتعرف على مدى مقدرة أن يكون التمويل الأصغر بأن يكون آلية فاعلة للتخفيف من حدة الفقر. وأهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي أن للتمويل الأصغر تأثير إيجابي على حياة عملائه من ناحية غذائية وصحية وتعليمية وغيرها.

سادساً: الإطار التحليلي

يتكون مجتمع الدراسة من عملاء التمويل الأصغر في ولاية شرق درافور كنموذج حيث تم توزيع عدد (99) إستبانة على المستهدفين كعينة عمدية. وقد تم حساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الإستبانة عن طريق ألفا-كرونباخ، واتضح أن معاملي الصدق والثبات لإجابات أفراد الدراسة على العبارات المتعلقة بفرضية الدراسة تدل على أن إستبانة الدراسة تتصف بالثبات حيث أن معامل الثبات هو (0.871) معامل الصدق (0.933).

جدول (1) الفرضية الأولى: وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر ومعدلات الفقر.

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	مجموع
1	ساعد حصولك علي التمويل الأصغر في تأسيس مشروع إنتاجي جديد.	64	27	5	1	2	99
		64.64%	27.33%	5.1%	0.1%	0.2%	100%
2	بحصولك على التمويل الأصغر إستطعت التوسع في مشروعك وبدأت في إبتكار جديد.	67	26	2	2	2	99
		67.7%	26.3%	2%	2%	2%	100%
3	بعد تأسيس مشروعك أصبح لك فرصة للمشاركة في شؤون المجتمع.	54	32	9	2	2	99
		54.55%	32.3%	9.09%	2%	2%	100%
4	ساهم مشروع التمويل الأصغر في تحسين الوضع المعيشي لأسرتك.	60	29	4	4	2	99
		60.61%	29.3%	4.04%	4.04%	2%	100%
5	العائد الذي تحصلت عليه من المشروع مجز وساهم في زيادة دخلك الشهري.	60	29	2	6	2	99
		60.61%	29.3%	2%	6.1%	2%	100%
6	التمويل الأصغر يساهم في تلبية مستلزمات الأسرة المادية وغيرها.	59	30	3	5	2	99
		59.6%	33.33%	3.33%	5.05%	2%	100%
	مجموع	364	173	25	20	12	594
	النسبة%	61.28%	29.12%	4.21%	3.37%	2.02%	100%

المصدر: من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2020م.

من جدول (1) أعلاه، أن 64 من أفراد العينة وبنسبة 64.64% يوافقون بشدة على العبارة رقم (1)، و27 منهم وبنسبة 27.33% يوافقون، 5 محايدون، واحد لا أوافق و2 لا أوافق بشدة. وأن 67 فرد وبنسبة 67.7% يوافقون بشدة على العبارة رقم (2)، 46 منهم وبنسبة 26.3% يوافقون، 2 محايدون، 2 لا يوافقون و2 لا يوافق بشدة. وأن 54 فرد وبنسبة 54.55% يوافقون بشدة على العبارة رقم (3)، 32 منهم وبنسبة 32.3% يوافقون، 9 محايدون، 2 لا يوافقون و2 لا يوافق بشدة.. وبالنسبة للعبارة رقم (4)، فإن 60 فردا وبنسبة 60.61% يوافقون بشدة، 29 منهم وبنسبة 29.3% يوافقون، 4 محايدون، 4 لا يوافقون و2 لا يوافق بشدة. كما أن 60 فرد وبنسبة 60.61% يوافقون بشدة، 29 منهم وبنسبة 29.3% يوافقون، 2 محايدون، 6 لا يوافقون و2 لا يوافقون بشدة على العبارة رقم (5). أما العبارة رقم (6)، فإن 59 فرد وبنسبة 59.6% يوافقون بشدة، 30 منهم وبنسبة 33.33% يوافقون، 3 محايدون، 5 لا يوافقون و2 لا يوافقون بشدة. والاتجاه العام للفرضية (وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر ومعدلات الفقر). هو (الموافقة على الفرضية) بنسبة كلية 90.4%، مما يعني أن التمويل الأصغر من وجهة نظر المبحوثين يؤدي لتقليل معدلات الفقر.

جدول (2) الفرضية الثانية: (يؤدي التمويل الأصغر لتحسين مستوى المعيشة لعملاءه).

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	مجموع
1	يساعد التمويل الأصغر علي تكوين رأسمال خاص بك	57 57.6%	33 33.3%	4 4.04%	4 4.04%	1 1%	99 100%
2	ساهم مشروعك في توفير فرص عمل لك ولإسرتك	37 37.4%	36 36.4%	11 11.1%	8 8.1%	7 7.1%	99 100%
3	ساهم مشروعك في توفير فرص عمل للأخريين من خارج أسرتك	40 40.4%	24 24.2%	8 8.1%	21 21.2%	6 6.1%	99 100%
4	ساهم العائد من مشروعك في إدخال بعض التحسين علي السكن	42 42.4%	41 41.4%	3 3.03%	10 10.1%	3 3%	99 100%
5	ساهم العائد من مشروعك في مقدرتي علي الإدخار النقدي والعيني	52 52.5%	35 35.4%	7 7.1%	4 4.04%	1 1%	99 100%
6	ساهم حصولك علي المشروع في تحسين مستوى المعيشة بشكل واضح	54 54.5%	35 35.4%	4 4.04%	3 3.03%	3 3.03%	99 100%
	مجموع	292	204	37	50	21	594

%100	%3.54	%8.42	%6.23	%34.34	%49.16	النسبة%
------	-------	-------	-------	--------	--------	---------

المصدر: إعداد الباحثان, من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2020م

من جدول (2) أعلاه، أن 57 من أفراد العينة وبنسبة 49.16% يوافقون بشدة على العبارة رقم (1)، 33 منهم وبنسبة 33.3% يوافقون، 4 محايدون، 4 لا أوافق وواحد فقط لا أوافق بشدة. وأن 37 فرد وبنسبة 37.4% يوافقون بشدة على العبارة رقم (2)، 36 منهم وبنسبة 36.4% يوافقون، 11 ونسبتهم 11.1% محايدون، 2 لا يوافقون و 2 لا يوافقون بشدة. وأن 40 فرد وبنسبة 40.40% يوافقون بشدة على العبارة رقم (3)، 24 منهم وبنسبة 24.2% يوافقون، 8 وهم بنسبة 8.1% محايدون، 21 وبنسبة 21.2% لا يوافقون و 2 لا يوافق بشدة.. وبالنسبة للعبارة رقم (4)، فإن 42 فردا وبنسبة 42.4% يوافقون بشدة، 41 منهم وبنسبة 41.4% يوافقون، 3 محايدون، 10 منهم بنسبة 10.1% لا يوافقون و 2 لا يوافقون بشدة. كما أن 52 فرد وبنسبة 52.52% يوافقون بشدة، 35 منهم وبنسبة 35.4% يوافقون، 7 محايدون وهم بنسبة 7.07%، 4 لا يوافقون و 1 لا يوافق بشدة على العبارة رقم (5). أما العبارة (6)، فإن 54 فرد وبنسبة 54.5% يوافقون بشدة، 35 منهم وبنسبة 35.4% يوافقون، 4 محايدون، 3 لا يوافقون و 3 لا يوافقون بشدة. والاتجاه العام للفرضية (وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر ومعدلات الفقر). هو (الموافقة على الفرضية) بنسبة كلية 83.83%، مما يعني أن التمويل الأصغر من وجهة نظر المبحوثين يؤدي لتقليل معدلات الفقر.

جدول (3) إحصائية الفرضية الأولى: (توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر والإقلال من الفقر في السودان).

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قياس العبارة		الاحتمالية
				الوزن	اتجاه الراي	
1	ساعد حصولك علي التمويل الأصغر في تأسيس مشروع إنتاجي جديد.	4.66	0.611	5	أوافق بشدة	0.000
2	بحصولك على التمويل الأصغر إستطعت التوسع في مشروعك وبدأت في إبتكار جديد.	4.63	0.724	5	أوافق بشدة	0.000
3	بعد تأسيس مشروعك أصبح لك فرصة للمشاركة في شؤون المجتمع.	4.35	0.884	5	أوافق بشدة	0.000
4	ساهم مشروع التمويل الأصغر في تحسين الوضع المعيشي لأسرتك.	4.42	0.905	5	أوافق بشدة	0.000
5	العائد الذي تحصلت عليه من المشروع مجز وساهم في زيادة دخلك الشهري.	4.40	0.847	5	أوافق بشدة	0.000
6	التمويل الأصغر يساهم في تلبية مستلزمات الأسرة المادية وغيرها.	4.60	0.690	5	أوافق بشدة	0.000

المصدر: إعداد الباحثان, من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2020م

تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى بين (4.35 و 4.66) وهي قريبة جداً من الوزن (5)، وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة أي (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر والإقلال من الفقر في السودان). كما تراوحت قيم الانحراف المعياري للإجابات على عبارات الفرضية بين 0.611 و 0.905 وهذه القيم تشير إلى تجانس إجابات أفراد العينة على العبارات، كما أن جميعها بقيمة إحصائية 0.000 وهي تعني أن العلاقة بين الفقر والحصول على التمويل الأصغر علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية.

جدول (4) احصائية الفرضية الثانية: (يؤدي التمويل الأصغر لتحسين مستوى المعيشة لعملاءه).

الرقم	العبرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قياس العبرة		الاحتمالية
				الوزن	اتجاه الراي	
1	يساعد التمويل الأصغر علي تكوين رأسمال خاص بك	4.58	0.661	5	أوافق بشدة	0.000
2	ساهم مشروعك في توفير فرص عمل لك ولإسرتك	4.26	0.912	5	أوافق بشدة	0.000
3	ساهم مشروعك في توفير فرص عمل للأخرين من خارج أسرتك	4.20	0.884	5	أوافق بشدة	0.000
4	ساهم العائد من مشروعك في إدخال بعض التحسين علي السكن	4.37	0.815	5	أوافق بشدة	0.000
5	ساهم العائد من مشروعك في مقدرتي علي الإذخار النقدي والعيني	4.51	0.699	5	أوافق بشدة	0.000
6	ساهم حصولك علي المشروع في تحسين مستوى المعيشة بشكل واضح	4.55	0.687	5	أوافق بشدة	0.000

المصدر: إعداد الباحثان، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2020م

من جدول (4) أعلاه، يلاحظ أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية تراوحت بين (4.20 و 4.58) وهي تقع في حدود الوزن (5) واتجاه الرأي أوافق بشدة، وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على الفرضية الثانية (يؤدي التمويل الأصغر لتحسين مستوى المعيشة لعملاءه). وقد تراوحت قيم الانحراف المعياري للإجابات على عبارات الفرضية بين 0.661 و 0.912 مما يعني تجانس إجابات أفراد العينة على العبارات، كما أن جميعها بقيمة إحصائية 0.000 وهي تعني أن العلاقة بين الحصول على التمويل الأصغر وتحسين مستوى علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية.

الخاتمة:

توصلت الدراسة لعدد من النتائج وقدمت عدد من التوصيات تتلخص في الآتي:

النتائج:

- 1- يساعد التمويل الأصغر في تأسيس مشروع إنتاجي جديدة والتوسع في المشروعات الموجودة.
- 2- يساهم مشروع التمويل الأصغر في زيادة الدخل الشهري وتحسين الوضع المعيشي لأسر العملاء.
- 3- تساهم مشاريع التمويل الأصغر في توفير فرص العمل ومعالجة مشكلة البطالة.
- 4- تساهم مشروعك التمويل الأصغر في زيادة المقدرة علي الإدخار.
- 5- يؤدي التمويل الأصغر لتحسين مستوى المعيشة
- 6- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر والإقلال من الفقر في السودان.

التوصيات:

- 1- الإهتمام بشريحة الفقراء وذوي الدخل المنخفضة وتمكينهم من الحصول على التمويل الأصغر بسهولة.
- 2- تأسيس مراكز التدريب ونشرها على نطاق واسع لتهتم بالتدريب على كيفية اختيار المشروعات وإعداد دراسات الجدوى وإدارة المشروعات الصغيرة لضمان نجاحها.
- 3- يجب أن تكون فترة سداد أصل المال المقترض من مؤسسة التمويل الأصغر متناسبة مع حجم المشروع المقدم للتمويل وبداية إنتاجه وأهميته للإقتصاد والمجتمع المحلي.
- 4- تخفيض هامش الربح في التمويل الأصغر لضمان نجاح المشاريع الممولة واستمراريتها وتشجيع المجتمع للإهتمام بصناعة التمويل الأصغر.
- 5- إبتكار أنواع الضمانات التي تتناسب مع ظروف الشرائح الفقيرة والحرفيين والمرأة والشباب خاصة نظام الضمان الجماعي أسوة بتجربة بنك قرامين.
- 6- تشجيع تأسيس الجمعيات التعاونية الحرفية وتمويلها للتركيز على فكرة العمل والضمان الجماعي.
- 7- ضرورة إنتشار صناعة التمويل الأصغر في المناطق الريفية التي تتميز بمعدلات الفقر العالية رغم توفر الموارد الطبيعية.
- 8- يجب أن تعمل البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر بمتابعة المشاريع الممولة وتقديم الإرشاد لأصحابها لتفادي الفشل.
- 9- الإهتمام بقطاع المرأة والطلاب والخريجين وتوفير التمويل اللازم لأنشطتهم
- 10- تشجيع تكثيف البحوث الدراسات في مجال التمويل الأصغر للدفع به للأمام .

المراجع/

- 1- أهيلة الطيب عبد الرحمن سعيد، اثر التمويل الأصغر في علاج الفقر في السودان، جامعة الزعيم الازهري، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014م
- 2- بابكر بشير عبدالله محمد، اثر التمويل الأصغر في التنمية الاجتماعية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رساله ماجستير غير منشورة، 2009م.
- 3- توماس رشتشير، نظرة أخرى علي قصة التمويل الأصغر، تسلسل النمو الإنتماني في التاريخ الاقتصادي، معهد كاثيو، ورقة منشورة، مركز الحرية والرخاء العالمين، فبراير 2007م، ص6.
- 4- خالد إبراهيم حمدان إسماعيل- دور التمويل الاصغر في الإقلال من الفقر في السودان "دراسة حالة ولاية شرق دارفور خلال الفترة من (2007-2017م)- رسالة لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد- جامعة غرب كردفان، 2020م
- 5- خالد أمين عبدالله واسماعيل ابراهيم، ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار النشر 2006م، ص27.

- 6- خالد محمد ابوعليقة، واحمد الثوانية، أثر المشروعات الصغيرة علي التنمية الاقتصادية في محافظة الطفيلية، المجلة المصرفية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، كلية البنيات، 2010م، ص31.
- 7- سعدالدين عبدالحى، صور الفقر، محاضرات في طريقة ومهارات جمع وتحليل بيانات الفقر المحلي، التاكا للطباعة والنشر والتغليف، الخرطوم، السودان، 2002، ص 2 – 4.
- 8- صالح جبريل حامد أحمد، التمويل الأصغر في السودان، المفهوم، النماذج، التطبيقات، الجزء الأول، شركة مطابع السودان، ص99.
- 9- صلاح مصري محمد مهدي- إقتصاديات الفقر- الدار العالمية للنشر والتوزيع- 2018م-ص26
- 10- عبد المنعم عبد العزيز الشيخ، سمية علي ابو الحسن- أثر التمويل الأصغر في تحسين مستوى المعيشة، بالتطبيق على الولاية الشمالية/السودان-مجلة جامعة مروى التكنولوجية/عبد اللطيف الحمد – العدد الرابع – يونيو 2019م.ص94
- 11- ماركو اليان، ترجمة فادي قحطان، التمويل متناهي الصغر، نصوص وحالات دراسية، مجلة الإدارة الجامعية تورنتو إيطاليا ط1، 2006م، ص33.
- 12- مصطفى جمال الدين ابو كساوي وآخرون ، تحليل الوضع الراهن للتمويل الأصغر في السودان ،
- 13- محمود عثمان عبدالله، التمويل الأصغر واثره على التنمية الاقتصادية في السودان، جامعة ام درمان الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م.
- 14- محمود محمد عبدالحى، مفاهيم ومقاييس الفقر، الحلقة النقاشية حول الفقر واثاره علي فئات المجتمع العربي، الخرطوم، 5 – 9 يناير 2002، ص: 221-222.
- 15- يعقوب جانقي، حسن سليمان محمد أحمد، المؤتمر الوظيفي لقطاع الشباب الثاني، 2009م، ص 30.
- 16- يونيكونز للاستشارات المحدودة رؤية وتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان، ، ترجمة محمد خير، الخرطوم 2006، ص 12
- 17- Salih Gibriel Hamid Ahmed, Micro Finance as Mechanism for poverty Alleviation in the Sudan A case study, the Experience of the saving and social Development Bank as an example, thesis suborbital Research institute university of Khartoum, 2006